النقد

سلسلة الموسوعات العربية

معجم الادباء
للدكتور عبد الوهاب عزام

أخي صاحب الرسالة :

أود أن تفسح لي قليلا في صفحات رسالتك فاني مضطر إلى التوسع قليلا في الكتابة . وسأضنّ كما ضننتُ من قبل بصفحات الرسالة القيّمة فأقتصر على سرد أغلاط المعجم سرداً واثقاً بفهم القارئ، مكتفياً باللمحة الدالة والاشارة الموحية ، ولو استوعبت الأغلاط وأسهبت في بيان الأدلة لكان لنا معجم آخر

أبدأ مقال اليوم بكلمة في نقد الأستاذ الفاضل محمود مصطفى وأخرى في نقد الأديب الكريم عبد العظيم قناوي وثالثة في مقالات الأستاذ عبد الخالق عمر

وأود أن يتنبه الكاتبون إلى أمرين ؛ الأول : أننا في شأن كتاب قديم يُنشر . فكل همّنا أن يكون الكتاب كما أراده مؤلّفه . فاذا أثبت الناشر أو المصحح كلمة تدل القرائن على أن المؤلف لم يكتبها فهي غلط على المؤلف ولو كان لها محمل في اللغة

والثاني : أن مقياسنا في النقد هو اللغة التي نتعلمها ونعلّمها ونكتب بها ، ونعرف أن المؤلف كتب بها ، فالأوجه الشاذة والمحامل الضعيفة ليس لها مساغ هنا

أقول بعدُ للأستاذ محمود مصطفى :

١ — جاء في مقدمة ياقوت : « إذ كل همه تحصيل المأكول والمشروب . » والقارئ بين أن يقرأ هَمَّه فيخرج الكلام على وجه قويّ ، وبين أن يقرأ « هَمَّه » فيحمل الكلام على وجه ضعيف ، لأن هَمَّ لازمة أصالة عرض لها التعدي توسّعا ، وأهمّ متعدية وضعاً ، وهي لغة القرآن وليس من حقنا أن نعدل عن الراجح إلى غيره دون ضرورة . على أن المصححين أنفسهم اعترفوا بأن عبارة المؤلف « هَمُّه » بالضم واستدركوها في آخر الجزء الرابع فلا موضع للجدال

٢ — وجاء في الكتاب : « ومعاوية بفارسٍ » فقلت إنها ممنوعة من الصرف . فنقل الأستاذ عن القاموس أن فارسَ الفرسُ أو بلادهم . وقال إن التذكير والتأنيث في أسماء القبائل والمواضع جائز فيجوز فيها الصرف والمنع . وأنا أقول : إن فارس في عبارة ياقوت ليست الفرس أو بلادهم ، ولكنها ولاية في الجنوب الشرقي من بلاد الفرس . فليرجع إلى الكتاب . وأما الصرف ومنعه بنية التذكير أو التأنيث فهو من سماحكات بعض النحويين . وقد جرت اللغة على تأنيث ألفاظ وتذكير أخرى ، وإجازة الوجهين في غيرها . فلا ينبغي أن ننوي التذكير في لفظ جرت اللغة على تأنيثه . فذلك ضرب من التأول لا حاجة إليه . وقد جرى العرب على تأنيث فارس . جاء في الحديث : « خدمتهم فارس والروم . » وشواهد هذا كثيرة . وهؤلاء مؤرخو المسلمين هل نجد من يقول « فُتِحَ فارسَ » أو هم جميعاً يقولون : فتحت بالتأنيث ؟ وما رأي الأستاذ في هذا النص : قال ياقوت نفسه في معجم البلدان : « قال أبو عليّ : فارس اسم البلد وليس باسم الرجل ؛ ولا ينصرف لأنه غلب عليه التأنيث ... وليس أصله بعربي بل هو فارسيّ معرب بارْس »

٣ — وأما ميسرة فقال الأستاذ فيها إنها مثلثة . ولا أظنه يجادل أن المختار فيها الفتح وبه جاء القرآن . فضَبْط كلمة مثلثة على غير الوجه المختار فيها غلط . وكان على المصحح أن يتركها لاختيار القارئ أو يعين الوجه المختار فيها . على أن المصحح اعترف في مقالة له بالقطم أن « ميسُرة » غلط مطبعي . فان أراد الأستاذ من بعدُ أن يجادل فيها فليجادل المصحح نفسه

٤ — جاء في ياقوت « لغوياً نابهاً ثَبَتاً » فقلت الصواب : « ثِبْتاً » بالسكون . والثِبْت بالفتح البرهان اسم لا وصف . فقال الأستاذ : إن القاموس أجاز فيها الفتح ، وظن أني وهمت

حين قرأت قول شارح القاموس : « وقيل للحجة ثبَت بفتحتين إذا كان عدلاً ضابطاً » فذهب بالى (كما يقول) إلى أن الحجة هنا الدليل والبرهان . أقول : هل يظن الأستاذ حقاً أنى إذا قرأت هذه العبارة والشارح يقول فيها : « إذا كان عدلاً ضابطاً » يذهب بالى إلى أن الحجة هنا البرهان ؟ ثم أقول له : لا ريب أن الوصف ثبْت بالسكون ، وأن الثَبَت مصدر . قال صاحب اللسان : « ورجل له ثبَت عند الحملة بالتحريك أى ثبات » . ويقال للبرهان ثبَت . قال فى اللسان : « لا أحكم بكذا إلا بثبَت أى بحجة . وفى حديث صوم يوم الشك : ثم جاء الثبَت أنه من رمضان . الثبَت بالتحريك الحجة والبينة » . فاذا قيل للرجل المتثبّت ثبَت ، فذلك كما يقال له حجّة ، وكما يقال رجل عدْل . كل هذا وصف بالمصدر للمبالغة . فأما الوصف الأصيل الدائر على ألسنة المحدثين فهو ثبْت بسكون الباء ، وهو الذى تحمل عليه عبارة ياقوت . فضبط الباء بالفتح إن لم يكن غلطاً فهو عبث

٥ — جاء فى ص ١١٥ ج ١ : أُضقْت إضاقة شديدة الخ . فى الصواب أَضَقت . ويريد الأستاذ محمود أن يصوبها مبنية للمجهول . كأن الرجل يقول : أضاقنى الزمان فأُضقت أى صرت ضيقاً . وهذا تعسف لنصر الغلط على الصواب . والوجه أن يقال : أضاق الرجل كأعسر . قال صاحب اللسان : « أضاق الرجل فهو مضيق إذا ضاق عليه معاشه . وأضاق أى ذهب ماله » فما بالنا نعدل عن المنهج الواضح الى بُنَيّات الطريق ؟

٦ — وجاء فى ص ٢٠٩ : نزل ثغر المُصَيْصَه . قلت الصواب : المَصّيصَه ، وقال الأستاذ إنها المِصّيصه ، واحتج بكتابه إعجام الأعلام . وأيد حجته بقولين متناقضين : قول صاحب القاموس بأنها كسفينة ؛ وقول صاحب التقويم إنها مِصّيصة . ثم خطّأ الناقد والمنقود وجعلنى أوفر نصيباً من اللوم ؛ وأنا أحتج عليه بقول ياقوت نفسه ، قال فى معجم البلدان : « المَصّيصَه بالفتح ثم الكسر ثم التشديد وياء ساكنة وصاد أخرى . كذا ضبطه الأزهرى وغيره من اللغويين بتشديد الصاد الأولى الخ » ومثل هذا فى اللسان . ثم أقول للأستاذ إن كان الناقد حين يخطئ أجدر باللوم من المنقود ، فما تقول فى خطأ ناقد الناقد ؟

٧ — جاء فى الكتاب ص ٢٤٠ : أنه من غُمار الناس وصغارهم . قلت الصواب : غمار بالكسر . وصوّب الأستاذ الوجهين ، واعترف المصحح أن الكسر أولى ، وأن الضم غلط المطبعة ؛ وأنا أقول مع الأستاذ محمود إنه لم يخطئ فى هذا ولم تخطئ المطبعة

وبعد ، فأسأل الأستاذ الفاضل : ما رأيه فى بقية الغلطات التى أخذت على الجزء الأول ؟ لماذا لم يتعرض لها فى مقاله ؟ وإن كان راضياً بها فلماذا لم يصرح بهذا ؟

* * *

وأما الأستاذ عبد العظيم قناوى فقد شارك الأستاذ مصطفى فى كلمتى « هَمّه وميسُرة » . وقد تقدم الكلام فيهما . وبقى من ردّه قوله فى البيت :

أمغطِّ منى على بصرى بالحبِّ (م) أم أنتِ أكمل الناس حسنا

إن هذا الضبط جائز — وهذا غلط بيّن ، فالشطر الثانى خطاب لامرأة . وهو لا يستقيم مع هذا الضبط . ثم المسألة ليست مجالاً للرأى بل هى رواية يجب أن تتبع ، والبيت فى كتب الثقات كما رويته . وقد اعترف المصححون أنفسهم بالوجه الصحيح الذى نبّهتُ اليه

وقوله إنه يجوز فى « أما كسهم ويزيدونى » حذف النون . وذلك محلّ للكلام على الأوجه الشاذة . وقد تقدم القول فيه وجاء فى الكتاب ص ٢١٢ .

يخال بأن العرض غير موفر عن الذم إلا أنه يُذال له الوفر

فقلت الصواب يذال — وقال الأستاذ « ويذال ليست خطأ بل لعلها أوقع فى المعنى الخ » وأنا أقول إنها خطأ لأن البيت فى مدح رجل . ومعناه أن هذا الممدوح يظن أن عرضه لا يبرأ من الذم إلا إذا بُذل ماله وأُذيل أى امتهن — وإذا قُرئت « يذال » كان البيت ذما . ويكون معناه أنه يظن أن عرضه لا يسلم إلا إذا أُذيل له المال أى صار غنياً . وهذا ليس من المدح فى شىء

وأختم بشكر الأستاذ على حسن ظنه ، ولومه على مبالغته فى الثناء علىّ . والله يهدينا جميعاً للتى هى أقوم

* * *

وأما أستاذنا عبد الخالق عمر فقد وجهت اليه كلمة بارّة فى

المقال السابق ، ثم اطّلعت على مقالات له فى القطم . وأنا أسأل الله أن يعينني على تناسى هذه المقالات . وأرى أن من الخير لى وله ألا أناقشه فيما قال . فسأستمر فى نقدى فارضاً أننى لم أقرأ ما كتب متمنيا أنه لم يكتب

ثم أعود الى الموضوع متمماً نقد الجزء الثانى من الكتاب ، وقد وعدت فى المقال السابق أن أبين ما أخذته على تعليق الناشرين ، ولكنى أتقدم بتبيين أغلاط كتبتها ثم سهوت عن الحاقها بأخواتها فى ذلك المقال

ص ١٩٩ : قول البديع ردّ على الخوارزمى هجاء الصحابة هلا نهتك الوجنة الموشومه عن مشترى الخلد ببئر رومه

والصواب مشترِى بالكسر . ومشترى الخلد الخ هو عثمان ابن عفان ، وقصة شرائه بئر رومة فى المدينة ووقفها على المسلمين معروفة . ثم هذا البيت لم يستحق تفسيرا من الناشرين الذين يكلفون فى مواضع أخرى بأن يفسّروا الماء بالماء

ص ٢٣٧ : فقال هذا زنبيل الحوائج الخ — وفى الحاشية : وفى الأصل زبيل الحوالج تحريفاً — أقول التحريف ما فعله المصححون ، فأما الزبيل فهو أفصح من الزنبيل أو هو معربه ، وقد اقتصر عليه صاحب القاموس ولم يذكر الزنبيل ، وذكره صاحب اللسان بعد الزبيل ثم قال : وقيل الزنبيل خطأ وإنما هو زبيل اهـ . وقال المعرى :

أيها الجامع الكنوز أزرّ أم زبال من نملة فى زبيل

وأما الحوالج فالظاهر أنها جمع حالجة المرأة تحلج القطن ، وزبيل الحوالج يجمع فيه ندافة القطن ، وقد جُعل فى الكتاب مثلا فليرجع إليه

ص ٢٤٢ : فى أخبار جحظة البرمكى أنه كان يلقب خَنْيا كر وفى الحاشية : « كلمة فارسية معناها المثنّى » . وهذا التفسير صحيح ، ولكن كيف ضبطت الكلمة هذا الضبط ؟ هل أجراها المصححون مجرى الأعلام الأعجمية وجروا فيها على المذهب الذى نشر فى القطم فأجازوا فيها كل تحريف ؟ والصواب خُنيا كَر

ص ٢٥٨

ماذا ترى فى جَدْيٍ وفى سمار وارد
وقهوة ذات لون يحكى خدود الخرائد

والوزن لا يستقيم فى الشطر الأول فينبغى أن يكون : ماذا ترى فى جُدَىّ — تصغير جدى . ولا يضره الصغر إذا كان لحمه لذيذاً

ص ٢٧٢ : قول جحظة البرمكى فى قصة رجل أعطاه ثيابا وعتيدة وهى وعاء للطيب : « فخرجت كأنى لص قد خرج من بيت قوم ، على قفا غلامى الثياب والعتيدة كارة » والكارة رحل الثياب . فرأى المصحح أن يحذف كلمة « كارة » كرها ويضع مكانها كلمة « كلها » وكتب فى الحاشية : كانت رواية الأصل كارة ، ولا معنى له » وقد عرف القارئ أن له معنى وأن الصحيح غير متن الكتاب غلطا ، وقدمت لهذا نظائر وسيأتى :

ص ٢٧٩ : قول جحظة :

يا من دعانى وفر منى أخلفتَ والله حسن ظنى
قد كنت أرضى بخبز رزّ وملح أو قليل بُنّ

وأرى أن الصواب فى القافية الثانية بُنىّ بالياء . وهو ضرب من السمك لايزال معروفا بهذا الاسم فى مصر والعراق . وفى بعض الأغانى العامية المصرية بنىّ يا سمك بنىّ . وليت الناشرين فسروا كلمة بُن هنا فهى فى حاجة الى التفسير

ص ٢٨٠ يقول بعض الشعراء إلغازاً عن الدواة والأقلام :

أحاجيك . ما قبر عديم ترابه به معشر موتى وإن لم يكفّنوا
سَلَوْتُ عن التبيان مدة قبرهم فان نبشوا يوماً من الدهر يبْنوا

وهو إلغاز عن الأقلام فى الدوىّ القديمة

والتحريف فى كلمة سَلَوْتُ ، والصواب سُكُوتٌ الخ

ص ٢٨٣ فى الكلام عن أبى نصر الباهلى الذى يقال إنه ابن أخت الأصمعى : « وكان أثبت من عبد الرحمن يعنى ابن أخت الأصمعى وأسنّ » . والمعروف أن عبد الرحمن ابنُ أخى الأصمعى لا ابن أخته . وصاحب الأمالى يكثر الرواية عن عبد الرحمن عن عمه (الأصمعى)

ص ٢٨٥ وكان يسكن باب الأزَجّ . والصواب الأزَج بغير تشديد . وهو اسم محلة كبيرة كانت فى الجانب الغربى من بغداد

وبضيق مقال اليوم عن الكلام فى مآخذ التعليق على هذا الجزء فموعدنا العدد الآتى إن شاء الله والله ولى الهداية

إلى الصواب

عبد الوهاب عزام